بيان وفد سلطنة عمان
أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
بشأن البند (83) **"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"**
يلقيه السكرتير ثالث ليث بن صالح العجمي
نيويورك 17 أكتوبر 2023

سعادة الرئيس،
السيدات والسادة المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أدلي بهذا البيان نيابةً عن وفد بلادي، سلطنة عمان، وذلك في إطار مناقشات هذه اللجنة الموقرة للبند 83 من جدول الأعمال والمعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"، وأود أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة الأردنية الهاشمية نيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيابة عن حركة عدم الانحياز، حول هذا الموضوع قيد المناقشات.

كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير البالغين لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو جوتيريش) على تقريره الوارد في الوثيقة رقم A/78/184 حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، والذي نعتبره من الوثائق المرجعية الهامة في إطار مناقشات هذه اللجنة ضمن الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

سعادة الرئيس،
السيدات والسادة المحترمين،

تولي بلادي أهمية قصوى لموضوع "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي،" حيث ينص النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان على أن سيادة القانون هو أساس الحُكم، من هنا حرصت بلادي على جعل القانون أساسا لتسيير أعمال الدولة، وركنا اساسيا من مرتكزات الدولة، ناهيك عن أهمية تطوير القوانين ضمن عملية مستمرة من المراجعة والتطوير والتحديث، ومن بين الأمثلة على ذلك أود الإشارة إلى مايلي:

- قامت بلادي بتحديث وتطوير المنظومة القضائية وإجراءات التقاضي أمام مختلف محاكم الدولة خلال الفترة الماضية، وبما يتواكب مع رؤية عمان 2040، التي تسعى وتهدف إلى ترسيخ القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

- هذا، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية والنزاهة، تنفذ بلادي خطة فحص سنوي عبر أجهزتها الرقابية، وبالتعاون مع السلطة القضائية، لأعمال مختلف الجهات الحكومية وذلك للتحقق من مدى امتثالها للتشريعات المنظمة لأعمالها، والتي ينتج عنها تقرير رقابي شامل متاح للمجتمع، ويأتي ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى إشراك المجتمع في العملية الرقابية، وإعلاءً لسيادة القانون.

- كما عملت بلادي على تحديث منظومة التشريعات المتعلقة بالحماية الإجتماعية للأفراد وتنظيم قطاع العمل الخاص، والتي روعي في صياغتها الجوانب الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار موائمتها المواثيق والمعاهدات الدولية.

سعادة الرئيس،
السيدات والسادة المحترمين،

تؤكد سلطنة عمان على أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هو ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا أولت بلادي، من خلال رؤية عمان 2040، أهمية قصوى لقضايا الحوكمة وموضوعاتها، في إطار تفعيل الرقابة والشفافية وتحقيق النزاهة والعدالة والمحاسبة والمساءلة، بما يعزز الثقة في الإقتصاد الوطني العماني ويدعم تنافسية القطاعات في ظل سيادة القانون، إذ أن التشريع والقضاء والرقابة هي من أولويات تحقيق منظومة تشريعية تكاملية تشاركية توفر المناخ والبيئة الآمنة المستقرة للأعمال وتشجع وتحفز الإستثمار الأجنبي.

هذا، وتؤكد بلادي التزامها بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ودعم التعاون بين الدول وتعزيز فرص الحوار والتعايش، وإقامة علاقات حسن الجوار.

في هذا السياق، تعرب سلطنة عمان عن استنكارها وإدانتها لاستهداف مستشفى المعمداني في مدينة غزة الفلسطينية الذي وقع يوم أمس من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وسقوط مئات المدنيين بين شهيد وجريح، الأمر الذي يمثل جريمة من جرائم الحرب والإبادة وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والأخلاق والمواثيق الدولية، ومن هنا ندعو سائر الدول الأعضاء، بما في ذلك إسرائيل، إلى إحترام القانون الدولي، وندعو إسرائيل، بوصفها سلطة إحتلال، إلى إحترام قواعد القانون الدولي بما في ذلك إتفاقيات جنيف لعام 1949م المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب وعدم تعريض المدنيين الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك قطاع غزة إلى أي نوع من أنواع الإساءة أو التعذيب أو العقاب الجماعي، بما في ذلك قطع الماء أو الكهرباء أو منع وصول المساعدات الإنسانية ذلك أن هذه الممارسات محظورة دوليا.

ختاما، سعادة الرئيس، تؤكد سلطنة عمان على الصلة الوثيقة بين سلطة القانون وقيم السلام، ونأمل أن تنعم سائر الشعوب، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، بالسلام كقيمة إنسانية عليا أسست هذه المنظمة، الأمم المتحدة، لترسيخها ضمن عالم يسوده القانون والسلام للجميع.

وشكراً،